



موجز عن الحوارات حول النظم الغذائية

بين المنسقين الوطنيين للنظم الغذائية والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

الخميس، 12 يناير/كانون الثاني 2023

في 12 يناير/كانون الثاني 2023، عقد مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية (المركز) حوارًا بالوسائل الافتراضية بين الدكتور شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) والمنسقين الوطنيين للنظم الغذائية.

وكان الهدف من الحوار تعزيز فهم الأولويات بالنسبة إلى عمل المركز ومناقشة سبل مواصلة دعم الجهود الوطنية لتحويل النظم الزراعية والغذائية تمهيدًا لعملية التقييم المزمع إجراؤها في منتصف عام 2023. وكان باب المشاركة في هذا الحوار مفتوحًا أمام المنسقين الوطنيين وفرقهم أو غيرهم من جهات الاتصال الوطنية الحكومية المعنية بالنظم الغذائية، وكذلك أمام وكالات الأمم المتحدة الداعمة للمركز. وقد حضر أكثر من 200 مشارك، واستمر الحدث الافتراضي لمدة 90 دقيقة واستُهلّ بملاحظات رئيسية أدلى بها المدير العام للمنظمة تلتها مداخلات من المنسقين الوطنيين.

وتمت دعوة المنسقين الوطنيين، في إطار التحضير لمشاركتهم في الحوار، إلى النظر في السؤالين التاليين:

(أ) ما هو موقع المسار الوطني ضمن خطة التنمية المستدامة لبلدكم؟

(ب) ما هي أهم العوامل التي يجب معالجتها في بلدكم من أجل تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تحويل النظم الزراعية والغذائية؟

وأكد المدير العام أنّ المركز يؤدي اليوم وظائفه بالكامل، وأنّ المنظمة ومنظومة الأمم المتحدة تعملان معًا لتوفير الدعم الفني للجهود الوطنية الرامية إلى التخطيط لتحويل النظم الزراعية والغذائية على نحو مستدام، وتنفيذ هذه الخطط من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، شدّد المدير العام على أنّ تحقيق التغييرات الطموحة والتحويلية المطلوبة يقتضى إحداث تغييرات في السياسات وطرق التفكير ونماذج الأعمال. وأشار كذلك الدكتور شو دونيو إلى أنّ عملية التقييم ستوفر فرصًا للإبلاغ عن التقدم المحرز على المستوى الوطني منذ انعقاد قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية في عام 2021.

ورحب المنسقون الوطنيون بالحوار وأعربوا عن تقديرهم للدعم المتواصل الذي يتلقونه من المركز. ثمّ قدموا لمحة عامة عن الجهود التي يبذلونها من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية، والفرص والتحديات والأزمات التي يجب معالجتها في الصدارة.

توسيع حيّز الحوار والتعلّم من الأقران

أدلت العديد من البلدان ببيانات أشارت فيها إلى التزاماتها بتنفيذ المسارات الوطنية لتحويل النظم الغذائية في إطار متابعة أعمال قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021. وأشارت معظم البلدان إلى أنّ تحويل النظم الزراعية والغذائية يتطلّب إجراءات عديدة عن طريق الربط بين عدّة تحديات معاصرة، ولا سيما التعافي من جائحة كوفيد-19 وتأثيرات أزمة المناخ، والصراع وأزمة كلفة المعيشة.

وتم التأكيد في عدّة مداخلات على الحاجة إلى استراتيجيات وسياسات وتعبئة التمويل المناسب على نطاق واسع والتكنولوجيا وبناء القدرات والاستثمارات الكبيرة لضمان تحويل النظم الزراعية والغذائية على نحو متكامل. وبالإضافة إلى ذلك، أشار المتحدثون إلى أهمية إيجاد



حلول مع المجتمعات المتضررة، مؤكدين أهمية الاستثمارات في التثقيف الغذائي، وحملات التوعية والتواصل الفعّال مع أصحاب المصلحة المتعددين.

وشكّل هذا الحوار فرصةً للتعرف على مجموعة متنوعة من النهج والعمليات القائمة والمتعلقة بتحويل النظم الزراعية والغذائية. وسلّط الكثير من المنسقين الضوء على غياب سياسة أو نهج واحد يناسب الجميع، وأنه ينبغي تعديل الدعم المالي وبناء القدرات لكي تتلاءم مع الاحتياجات المحددة وكذلك مع السياقات الفريدة الخاصة بكل بلد والأولويات الوطنية.

مجالات الأولوية: وضع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جديد على المسار الصحيح من خلال تحويل النظم الزراعية والغذائية

استندت عدة تدخلات إلى التجارب الوطنية، وأشارت إلى التعديلات القصيرة والطويلة الأجل التي من شأنها تحويل سلاسل القيمة الغذائية وتمكين المنتجين من أن يصبحوا أكثر إنتاجية، واحترام في الوقت نفسه حدود تحمّل كوكب الأرض.

وأشارت البلدان إلى بعض التحديات التي تواجهها في تحويل نظمها الزراعية والغذائية، مثل تأثيرات الصراعات وارتفاع أسعار الأغذية. وأشارت أيضاً إلى أهمية المركز، الذي تقوده المنظمة، والعلاقة الحاسمة التي ينبغي أن تربط بين عمل المركز والعمل المناخي وحماية التنوع البيولوجي.

وشدّد متحدثون كثيرون على أهمية التمويل باعتباره عنصراً حاسماً في تنفيذ المسارات الوطنية، مشيرين إلى أنه يمكن للتمويل العام أن يوفر الظروف المناسبة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص وتقليل مخاطر الاستثمارات في السياسات الطويلة الأجل لتحويل النظم الزراعية والغذائية. وعلاوةً على ذلك، طلبت البلدان اتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز أوجه التآزر بين أهداف المناخ والنظم الغذائية، ودعت إلى النهوض بمستوى الوعي والعمل لتشجيع الأنماط الغذائية الصحية والمراعية للمناخ، ما من شأنه أن يساهم في تحسين التغذية والاستدامة.

وأشار عدد كبير من المنسقين إلى أهمية حشد المزيد من الاستثمارات خلال الحوارات الوطنية. وكانت الحوكمة السديدة وتحسين الدخل وسياسات الابتكار مواضيع هامة عند التواصل مع أصحاب المصلحة المتعددين. وشدّدت البلدان على أهمية الخبرة الفنية للمنظمة عند الاستثمار في المناطق الريفية، ودعت إلى توسيع الشراكات وإشراك النساء والشباب في البرامج الموجهة المتعلقة بالابتكار والاستثمار والإنتاجية.

وأبرزت التدخلات أيضاً أنّ الأهداف الشاملة للمسارات الوطنية تنطوي على تعزيز تثقيف المستهلكين وتغيير أوجه السلوك لتشجيع الأنماط الغذائية الصحية والأكثر استدامة، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من قطاع الزراعة من خلال إشراك المزارعين في ممارسات مستدامة بقدر أكبر. ومن بين هذه الممارسات، ذكرت عدّة تدخلات ضمن جملة من المواضيع، ضرورة تعزيز البحوث والابتكار لتوسيع نطاق الزراعة العضوية، والحد من استخدام المواد الكيميائية، وتحسين تربية الحيوانات والرفق بها، وتطوير البروتينات النباتية، وتوفير الدعم لصغار المزارعين وجعل سلسلة قيمة النظم الغذائية بأكملها أكثر إنصافاً.

وانتهز المنسقون الفرصة لتشاطر معلومات محدّثة عن عملهم مع التحالفات كتلك التي تركز على الوجبات المدرسية المغذية بقدر أكبر وسلامة التربة واستراتيجيات الأغذية الرقمية والجهود المبذولة للكشف عن "قيمة الأغذية الحقيقية". وتمت الإشارة أيضاً إلى الشراكات مع الأوساط الأكاديمية.



وفى ختام الحوار، أعرب المدير العام عن تقديره للمساهمات والرؤى القيّمة التي تشاركها المنسقون الوطنيون. وأكد من جديد أهمية الملكية الوطنية وقيادة المنسقين الوطنيين باعتبارهما عنصرين رئيسيين لتحويل النظم الزراعية والغذائية بنجاح، ودعا أيضًا إلى التنفيذ الفعال للمسارات الوطنية لضمان التقدم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. كما أكد من جديد أنّ المركز ومنظمة الأغذية والزراعة سيواصلان دعم المنسقين الوطنيين في تحويل النظم الزراعية والغذائية التي يسعون إلى تحقيقها.

معلومات أساسية

تستضيف منظمة الأغذية والزراعة، بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة، مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية، بدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب التنسيق الإنمائي للأمم المتحدة. وتتمثل مهمة المركز في دعم البلدان لمواصلة بلورة مساراتها الوطنية لتحويل النظم الزراعية والغذائية، وتنفيذها.